

ومن ناحية أخرى كان الزعيم السوفياتي كوسيفين قد قام بزيارة رسمية للجزائر والمغرب في أوائل شهر تشرين الأول في محاولة لتوسيع اتصالات بلاده وتوحيها بالدول العربية ، خاصة وأن الجزائر هي ثاني أهم بلد عربي يتعامل تجاريا مع الاتحاد السوفياتي . وبالإضافة إلى موضوع الصراع العربي الإسرائيلي فقد تطرقت المحادثات السوفياتية في البلدين العربيين المذكورين إلى القضايا الهامة المتعلقة باستراتيجية الدول الكبرى في البحر الأبيض المتوسط . وعاد كوسيفين إلى طرح الموقف السوفياتي المعروف بالنسبة للنزاع في المنطقة الذي يؤيد الجانب العربي في جهوده « لتصفية آثار العدوان واستعادة الحقوق المشروعة للشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطيني » . وتنفيذا لهذا الموقف تعهد بتقديم كل المساعدات اللازمة للدول العربية ، بما فيها السلاح ، من أجل استعادة أراضيها المحتلة ، إلا أنه حث أيضا على إيجاد حل للنزاع عن طريق التفاوض . وحذر كوسيفين العرب من العداء للشيوعية باعتبار أن هذا الخط يؤدي دوما إلى « إضعاف الكفاح من أجل الاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي » . وكان ذلك إشارة واضحة من قبل الزعيم السوفياتي إلى الضربة التي وجهت للحزب الشيوعي السوداني وما نجم عنها من موجة عداء للشيوعية في البلدان العربية وتآزيم للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي .

في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول زار الرئيس السادات الاتحاد السوفياتي يرافقه وزير الحربية وقد اعتبرت بعض الأوساط السياسية العربية أن هذه الزيارة من أهم اللقاءات العربية السوفياتية . وتعهد الرئيس السوفياتي بودغورني بمواصلة الجهود لتحقيق التسوية السلمية مع اتخاذ كل الإجراءات الفعالة لتقوية دفاعات الدول العربية . كما تعهد بتقديم التأييد السياسي والعسكري للدول العربية ما دام عدوان إسرائيل قائما على أراضيها . ولم ترد أية إشارة ، في البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة ، إلى « سنة الحسم » التي كثر اللغظ حولها في الأوساط العربية ، بل كان التشديد على موضوع السلام في المنطقة وضرورة الوصول إلى تسوية سلمية لانتهاء النزاع بارزا جدا في البيان المشترك . كذلك ندد البيان مطولا بالعداء للشيوعية بقوله

« ان الحملات المعادية للشيوعية والانحلال السوفياتي لا تستهدف سوى بعث الشقاق في صفوف المناضلين العرب الثوريين كما ترمي هذه الحملات إلى نفس التضامن والتعاون بين الشعوب العربية والدول الاشتراكية وهم أصدقائهم الحقيقيون . كذلك يستنكر الجانبان بشدة تلك الحملات المعادية للشيوعية السوفياتية التي نشر بأمال الشعوب التحررية ومصالحها الوطنية كما أنها لا تخدم سوى مصالح القوى الامبريالية العالمية » . ومن جهة أخرى استنكر روجرز البيان المشترك الصادر عن زيارة السادات للاتحاد السوفياتي لانه تعهد بزيادة قوة مصر العسكرية ، باعتبار أن ذلك يعرقل جهود أمريكا في تحقيق مشروع التسوية الجزئية ويؤثر على ميزان القوى بين الطرفين كما تفهمه أمريكا .

وعلى صعيد آخر ينبغي الإشارة إلى أن الصين الشعبية قد أوضحت ، بعد دخولها هيئة الأمم ، على لسان رئيس وزرائها شو أن لا يأنها أن تنشئ علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بالرغم من أن الأخيرة أيدت مشروع حلول الصين الشعبية محل ممثل تشان كاي تشكل في المنظمة الدولية . كذلك رفضت حكومة الصين الانضمام إلى محادثات الدول الأربع الكبرى المتعلقة بالنزاع العربي - الإسرائيلي وذلك انسجاما مع ما قاله مندوبها في خطابه أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم حيث أعلن رفض بلاده « للمساومات الجارية بين الدول الكبرى من وراء ظهر الفلسطينيين والعرب » . وأكد السفير الصيني في مصر هذا الموقف بتشدده على « استمرار تأييد الصين للنضال العربي من أجل استرداد الأرض العربية المحتلة ومن أجل استعادة حقوق شعب فلسطين » كما أكد أن بلاده ستقف في الأمم المتحدة إلى جانب حركات التحرر والدول الصغيرة والنامية . وأشار السفير أيضا إلى أن إسرائيل بذلت جهودا كبيرة للاتصال بالصين لكن رد بلاده كان الرفض القاطع لأن إسرائيل تبذل قاعدة عدوانية توسعية . وبالرغم من إيجابية الموقف الصيني الواضحة بالنسبة لدعم الموقف العربي دوليا لا بد من الإشارة هنا إلى أن تحولا قد طرأ على السياسة الصينية حيال القضية الفلسطينية . في السابق كانت الحكومة الصينية تدعم بوضوح وشدة حركة المقاومة وترفض فكرة التسوية السلمية مع إسرائيل تحت إشراف موسكو